الأمم المتحدة S/PV.8101

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠١

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1738365 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/951، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان،مصوالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،والولايات المتحدة الأمريكية،واليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نقدر نجاح عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تحقيق الاستقرار في أبيي. لقد أسهمت الجهود التي تبذلها البعثة، في العمل مع المجتمعات المحلية لتعزيز الروابط وحل النزاعات وزيادة الاستقرار، إسهاما كبيرا في الهدوء العام في تلك المنطقة المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان. ونثني على إثيوبيا لما قدمته من مساهمات في القوة الأمنية المؤقتة من أجل النجاح في تحقيق الولاية الأساسية للبعثة – وهي تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي.

غير أن السودان وجنوب السودان لم يحرزا، منذ عام ٢٠١١، سوى القليل من التقدم الملموس في تنفيذ اتفاقاتهما المتعلقة بأبيي والحدود. ونتيجة لذلك، مُنعت القوة الأمنية المؤقتة بانتظام من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا، ولا سيما فيما يتعلق بدعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي لم تعمل على النحو المنشود لما يقرب من ست سنوات.

وعندما أجمع مجلس الأمن على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧، بموجب القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، أعطى المجلس الطرفين مهلة أخيرة مدتها ستة أشهر لإبداء التزامهما بالتفعيل الكامل لآلية رصد الحدود. وإذ أننا نواصل دعم مفهوم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لا يمكن لمجلس الأمن أن يواصل تقديم الدعم والموارد لآلية لا يتخذ الطرفان ذاتهما خطوات ملموسة للتعجيل بتنفيذها.

وقد اتفق الطرفان على اتخاذ عدد من الخطوات الهامة في ذلك الصدد في الدورة الاستثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة، التي عقدت في ١٤ و ١٥ أيار/مايو. ونحن نسلم بأنه قد تم إحراز تقدم محدود في استكمال هذه الخطوات، مثل الإذن باستخدام القوة الأمنية المؤقتة مهبط الطائرات العمودية في قوك مشار وتسيير دوريات استطلاع جوي لإنشاء مواقع لأفرقة الآلية. ونشير إلى أنه تم عقد اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعادت فيه تأكيد التزامات الطرفين. وإنه لمن المؤسف، مع ذلك، أن يستغرق الأمر

أكثر من خمسة أشهر ليعقد ذلك الاجتماع، وخاصة بالنظر إلى الموعد النهائي الذي حدده المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات مسلحة ما زالت تحتل مناطق داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح المتفق عليها، وأن الشرطة السودانية المسلحة لا تزال تحيط بمجمع دفرة النفطي. إن هذه الإجراءات تتنافى مع اتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وكذلك مع العديد من قرارات مجلس الأمن.

وبالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وفي ضوء النتائج المختلطة منذ آخر مرة جدد فيها المجلس القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، فإننا نؤيد القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، الذي يجدد الولاية العامة للبعثة لفترة ستة أشهر أخرى، مع إعطاء الطرفين مهلة أخيرة مدتها أربعة أشهر لاستكمال الخطوات التي سبق لهما الاتفاق عليها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للآلية المشتركة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر أخرى، بالإجماع. ونشكر الولايات المتحدة، بوصفها القائم بالصياغة، على تيسير المفاوضات بشأن القرار، وكذلك على المرونة التي أبدتها من أجل تحقيق التوافق الضروري في الآراء. كما نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم.

ولا شك في أننا كنا نود أن تُجدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة برمتها، حفاظا على سلامة البعثة، ولا سيما بالنظر إلى أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والقوة الأمنية تعزز إحداهما الأخرى وأن الآلية هي في الواقع جزءا لا يتجزأ من القوة الأمنية. وثمة صلة وثيقة للآلية بما تمكنت القوة الأمنية من تحقيقه على صعيد صون السلام والاستقرار في منطقة أبيي ومنع المواجهات على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. وبطبيعة الحال، نفهم أن المجلس كان قد عقد العزم في المرة السابقة على إنهاء الدعم الذي توفره القوة الأمنية للآلية ما لم يتخذ الطرفان خطوات ملموسة لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة للآلية.

وخلال الستة أشهر الماضية، شهدنا بعض التقدم المشجع في ما يتعلق بالآلية، لكننا نسلم أيضا بأن ما تم القيام يقل كثيرا عما وافق الطرفان على الاضطلاع به بموجب النقاط المرجعية التي حدداها لنفسيهما. ونتوقع من الطرفين الاستفادة من الزخم الإيجابي المكتسب بفضل اجتماع رئيسي البلدين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر في الخرطوم. واستمرار دعم القوة الأمنية المؤقتة للآلية يتوقف بشكل مباشر على الوفاء بالنقاط المرجعية المنصوص عليها في القرار الذي اتخذه المجلس للتو. ومن المؤكد أن الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، ونأمل أن يفيا بالتزاماتهما.

أخيرا، من المهم تماما أن يستفيد الطرفان مما تمكنت القوة الأمنية المؤقتة من تحقيقه على صعيد صون السلام والاستقرار في منطقة أبيي وخارجها في معالجة بعض من أهم المسائل المعلقة. وندعو الطرفين إلى العمل باستمرار وبصورة بناءة من أجل المسارعة بتنفيذ مختلف الاتفاقات المبرمة بينهما، بما في ذلك تشكيل المؤسسات المؤقتة المشتركة التي كان من المفترض إنشاؤها لحين إيجاد حل نهائي لمسألة أبيي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أغتنم هذه السانحة لأُعبّر عن تهنئتنا لكم بتولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أرجو أن أتقدم لسلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، بالتهنئة على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ويطيب لي في البدء أن أشكر المجلس على روح التعاون والتوافق التي مكنته اليوم من اعتماد القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧) الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر. ونشكر وفد الولايات المتحدة على جهوده في إعداد مشروع القرار الذي اعتُمد للتو. وأنتهز هذه السانحة لأجدد تأكيد التزام بلدي بالتعاون مع القوة لتمكينها من تنفيذ ولايتها الموكلة لها بموجب القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

أرجو أن أؤكد أن الاستقرار الأمني الذي تعيشه أبيي والتقدم الملحوظ في ترسيخ مفاهيم التعايش السلمي بين مجتمعي المسيرية ودينكا نقوك، والذي أكدته كافة التقارير التي عُرضت على المجلس في الفترة الماضية جاء نتيجة مباشرة لتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية، مقرونة بالأدوار الإيجابية التي قامت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في أبيي منذ تكوينها .

ويؤكد وفد بلدي أن السودان لم يكن في يوم من الأيام سبباً في تعطيل عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أو إعاقة تحركاتها، أو سببا في إعاقة تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة بين السودان وجنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ونرى أن هذه الآلية ضرورية لاستدامة السلام على طول خط الحدود المشتركة بين البلدين ولتطبيع العلاقات بينهما بصورة كاملة. وتشاطرنا هذا الرأي العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي، كما جاء في رسالته للأمين العام المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. لذلك، من الصعب أن نجد أي مبرر لوقف دعم أنشطتها العملياتية.

ويطيب لنا أن نجدد التزام حكومة السودان الكامل بتنفيذ قرارات اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة التي عُقدت في الخرطوم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، خاصة ما يلي: تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، وتنفيذ المرحلة الأولى من فتح المعابر الحدودية، وتنفيذ قرارات الاجتماعات السابقة لهذه الآلية. ويأمل وفد بلدي أن تمثل مقررات زيارة فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت للخرطوم في يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بداية لمرحلة جديدة للتطبيع الكامل بين البلدين ومعالجة كافة الانشغالات، خاصةً الانشغالات الأمنية

ونؤكد التزامنا الكامل بكل الاتفاقيات الموقعة مع جمهورية جنوب السودان، بدءاً من بروتوكول أبيي لعام ٢٠٠٤ واتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي الموقعة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، واتفاقية التعاون بين البلدين الموقعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وندعو من هنا الإخوة والأخوات في حكومة جنوب السودان إلى الانخراط بجدية مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي للإسراع بتكوين مؤسسات أبيي التي نصت عليها اتفاقية حزيران/يونيه ٢٠١١، وهي الإدارة المشتركة لأبيي والمجلس التشريعي المشترك والشرطة المشتركة لأبيي. ولعل أعضاء المجلس يتفقون معنا على أن هذه المؤسسات أساسية ولا غنى عنها في إدارة المنطقة وتقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها وتعزيز التعايش السلمي بين مكوناتها المجتمعية وتهيئة الظروف الملائمة لحسم مسألة الوضع النهائي لأبيي بصورة تلبي تطلعات كافة أصحاب المصلحة في صيغة تنال رضا الجميع.

ومن البديهي هنا ألا توافق الأمم المتحدة وألا يوافق مجلس الأمن، كما نرى بوضوح في قرار المجلس الذي اعتُمد هذا اليوم، على أن التطورات والأحداث قد نسخت أو أبطلت اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية لأبيي وما جاء فيها عن قيام إدارية وشرطة أبيي والمجلس التشريعي، كما جاء في بيان أخي الممثل الدائم لجنوب السودان في الجلسة الأخيرة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

فيما يخص نشر وحدة من شرطة تأمين المنشآت النفطية في حقل دفرة، كما أشارت إليه ممثلة الولايات المتحدة قبل قليل، يؤكد وفد بلدي أن هذا الأمر اقتضته ضرورات عدم إنشاء

الشرطة المشتركة لأبيي حتى الآن من ناحية، ووجود حركات تمرد سودانية في جنوب السودان يمكن أن تستهدف هذه المنشآت الحيوية، من ناحية أخرى مثلما حدث في عام ٢٠١٢ إبان احتلال وتخريب حقل هجليج النفطي القريب من منطقة أبيي. ويرى وفد بلدي أن معالجة هذا الأمر بصورة جذرية تقوم على إنشاء شرطة أبيي، أحد الأعمدة الرئيسة لاتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي الموقعة في حزيران/يونيه ٢٠١١. وعندها، لن يكون هناك مبرر على لإطلاق لوجود وحدة الشرطة هذه .

وأرجو أن أؤكد هنا خالص الشكر والتقدير لجميع شركائنا الذين تسهم جهودهم في تيسير عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، خاصة حكومة جمهورية إثيوبيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان وجنوب السودان والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان وكل المنتسبين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ولا يفوتنا تجديد التزام السودان بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى تؤدي جميع المهام الموكلة إليها بصورة سلسة، وفقا لما ورد في قرار مجلسكم الموقر ١٩٩٠ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة.

وختاما، أرجو أن تطمئنوا إلى أن هدفا واحدا دفعنا، منذ أيار/مايو الماضي وقبله وحتى اليوم، لبذل كل جهد لضمان بقاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبقاء الآليات التابعة لها، ومنها لآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وهو المحافظة على السلام الحالي وصولا إلى تقرير الوضع النهائي لمنطقة أبيي السودانية.

إن سياسية السودان في سعيه الحثيث والدؤوب والمثابر إلى إنهاء كل مظاهر النزاع في غرب وجنوب أرضه تقوم على إزالة واجتثاث كل احتمال للاحتكاك أو المواجهة أو العنف. هذا هو دافعنا الوحيد الذي تبدى في حرصنا على التنسيق مع جمهورية جنوب السودان الشقيقة فيما يتعلق بأبيي. وقد كانت الرسالة المشتركة لوزيري خارجية السودان وجنوب السودان الموجهة إلى مجلسكم الموقر والسيد الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ دليلا على هذا الحرص، وذلك إضافة إلى الخطوات التي تبعتها من عقد اجتماع للجنة السياسية المشتركة في الخرطوم مؤخرا وتفعيل الآليات ذات الصلة، إلى جانب الاتصالات العديدة التي أجريانها مع أعضاء هذا المجلس الموقر دون استثناء. وندعوكم اليوم، السيد الرئيس والسادة أعضاء المجلس جميعا، إلى دعمنا في المحافظة على قوة الدفع هذه. فطوبى لمن مهد للسلام وأعان عليه

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لأعضاء مجلس الأمن لما بذلوه من جهد ووقت في التفاوض على نص القرار ٢٣٨٦ (٢٠١٧)، الذي اتُخذ اليوم، ونرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ونعرب عن تقديرنا أيضا إلى إدارة عمليات حفظ السلام على ما تقدمه من مساعدة حثيثة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ ولايتها.

وأخيرا، أود أن أشيد برجال ونساء القوات المسلحة الإثيوبية، الذين أثبتوا تفانيهم من أجل شعب أبيي على الرغم من التحديات التي يواجهونها.

ويأتي هذا التمديد في الوقت الذي قامت فيه جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان، من خلال قيادتيهما،

بتجديد عزمهما على حل أي خلافات عالقة في إطار القناة القائمة المتفق عليها.

وفي الختام، نأمل أن يتمتع شعب أبيي، من خلال تمديد هذه الولاية، بقدر أكبر من السلام والأمن، وأن يتم السعي إلى تسوية دائمة تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.